الأمم المتحدة S/2020/94

مجلس الأمن

Distr.: General
6 February 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 4 شباط/فبراير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، وإلحاقا برسائلنا السابقة الموجهة إليكم لوضعكم بصورة الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة في سوريا، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

قامت المجموعات الإرهابية المسلحة، وبتعليمات من مُشغليها، باعتداءات جديدة متعمدة على البنى التحتية الخدمية، وبشكل خاص قطاع النفط والطاقة الذي يُقدم خدمات معيشية لا غنى عنها لأبناء الشعب السوري من أطفال ونساء وكبار السن، الأمر الذي أدى إلى خسائر مادية جسيمة وتدمير كبير لبعض هذه المنشآت. وتمثل آخر هذه الاعتداءات في استهداف التنظيمات الإرهابية لمحطة غاز الريان ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ومعمل غاز إيبلا ومصفاة حمص، صباح اليوم 4 شباط/فبراير 2020، والذي سبقه استهداف المرابط البحرية النفطية في بانياس بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2020.

وتتزامن هذه الأعمال الإرهابية مع تصعيد الجماعات الإرهابية المسلحة لجرائمها بحق المدنيين في مدن حلب وإدلب وحماة واللاذقية، واستهدافها الأحياء السكنية الآمنة بمئات القذائف والصواريخ، مما أدى إلى استشهاد وجرح عشرات المدنيين، وذلك بدعم مباشر من النظام التركي الذي يُقدم الدعم اللوجستي المباشر لهذه التنظيمات الإرهابية المسلحة.

ومما يدعو للاستهجان البالغ هو أن هذه الجرائم وغيرها لا يتناولها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) ومنظمات أخرى في تقاريرها، وتتم بحماية وغطاء سياسي وإعلامي من دول معروفة تأتي في مُقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، التي يتولى إعلامها فبركة تقارير موجهة ضد الحكومة السورية لقلب الحقائق، وممارسة تضليل غير مسبوق للمجتمع الدولي. وكل ذلك بهدف تشويه ما يقوم به الجيش العربي السوري وحلفاؤه من عمليات عسكرية دقيقة ومدروسة في محافظتي حلب وإدلب، والتي تأتي استجابة لمناشدات المواطنين السوريين في هاتين المحافظتين، ورداً على الجرائم المنهجة التي ترتكبها تلك المجموعات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيم ”جبهة النصرة“ الإرهابي الذي يواصل حصاره للمدنيين في مدينة إدلب ويمنعهم من الخروج عبر الممرات الإنسانية التي افتتحتها الدولة

السـورية في أبو الظهور والهبيط والحاضـر بريفي إدلب وحلب، والتي تمّ تجهيزها بالعيادات الطبية الكاملة لتقديم الخدمات للأطفال والنساء والمرضى من هؤلاء المواطنين، إضافة إلى وسائط النقل اللازمة.

وإن اسـتهداف المجموعات الإرهابية المسـلحة للمنشـآت الاقتصـادية والبنى التحتية التي تُقدم خدماتها للشـعب السـوري، والتدابير القسـرية أحادية الجانب المفروضـة من بعض الدول على الشـعب السوري هما المسؤولان بشكل رئيسي عن تفاقم الأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب السوري.

وفي مواجهة هذه الاعتداءات المتكررة والمتعمدة للمنشـآت النفطية والاقتصـادية، فإن الجمهورية العربية السـورية تحتفظ بحقها في مطالبة الدول التي تقدم كافة أشـكال الدعم للمجموعات الإرهابية المسـلحة بدفع التعويضـات لسـورية جرّاء هذا التدمير المنهج، باعتباره حقًّا ضـمنه لها القانون الدولي، وتطلب من هذه الدول التوقف فوراً عن هذه الممارسات التي تدمر مُقدرات الشعب السوري، وتطيل أمد الأزمة، وتُبطئ عملية التعافي.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السـورية على ضـرورة قيام الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة بواجباتها والتزاماتها الأخلاقية والقانونية، واتخاذ مجلس الأمن الإجراءات الرادعة والعاجلة ضـد التنظيمات الإرهابية وضـد الدول الراعية والداعمة للإرهاب التي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصـلة بمكافحة الإرهاب والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

آمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير